

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

Backgrounds of the U.S.-Japan Alliance in Light of Current International Challenges

بوشنافة شمسة

جامعة عمارثليجي الأغواط

bouchenafashemsa@gmail.com

حجاجي نعيمة *

جامعة عمارثليجي الأغواط

sarabs470@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2022 / 11 / 05 تاريخ قبول المقال: 2023 / 02 / 20 تاريخ نشر المقال: 2023 / 03 / 19

الملخص:

رغم ما شهدته العلاقات الأمريكية اليابانية في بدايتها من تدبدب وتحول من صراع إلى تعاون، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يعتبران من أكثر الدول تحالفا في الوقت الراهن، رغم التحديات الدولية الراهنة وبروز قوى جديدة أصبحت تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية كقوى وحيدة فاعلة في العلاقات الدولية، إلا أن اليابان لاتزال تحافظ على علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وتخاف من خسارتها كحليف إستراتيجي لها من أجل حمايتها من أي خطر يهدد أمنها، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد بشكل كبير في إقتصادها على اليابان بسبب إمتلاكها للتكنولوجيا المتطورة، وإحتلالها موقع قريب من الدول التي تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية إقتصاديا وأمنيا كالصين وكوريا الشمالية وروسيا، والحفاظ على موازين القوى في آسيا وأوروبا والعالم.

الكلمات المفتاحية: الصراع، توازن القوى، التحالف، الإستراتيجية، أزمة.

Abstract:

Despite the fact that the US-Japan relations witnessed at the beginning of the stapling and transformation from conflict to cooperation, the United States of America and Japan are considered to be among the most allied countries at the moment, despite the current

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

international challenges and the emergence of new powers that threaten the status of the United States of America as the only active powers in international relations, Japan still maintains diplomatic relations with the United States of America and is afraid of losing it as a strategic ally in order to The United States of America relies heavily in its economy on Japan because of its possession of advanced technology, occupying a position close to countries that threaten the economic and security status of the United States of America such as China, North Korea and Russia, and maintaining the balance of power in Asia, Europe and the world.

Keywords: Conflict, balance of power, alliance, strategy, crisis.

مقدمة:

تعتبر العلاقات الأمريكية-اليابانية من بين أبرز العلاقات التي شهدت تحولات كثيرة عبر المراحل التاريخية، فقد تميزت أحيانا بالصراع وأحيانا أخرى بالتعاون والتحالف، وهذا التغير في العلاقات الأمريكية-اليابانية كان له خلفيات تاريخية، فاليابان كانت تعتبر من بين القوى الكبرى قبل وأثناء الحربين العالميتين، وكانت تسعى دائما لزيادة حجم قوتها ونفوذها خاصة في آسيا، أما الولايات المتحدة الأمريكية فكانت قبل الحربين العالميتين في عزلة تامة عن العالم، إلا أنها برزت كقوة عالمية كبرى أثناء الحربين العالميتين ولحد الآن تعتبر من أقوى دول العالم، وقد شهدت العلاقات الأمريكية-اليابانية في قبل وأثناء الحربين العالميتين تحولات كثيرة بين التعاون والصراع، أما فترة الحرب الباردة وما بعد الحرب الباردة فقد تميزت العلاقات الأمريكية اليابانية بوجود تعاون وتحالف بين الدولتين، ومن خلال دراستنا هذه إعتمدنا على المنهجين التاريخي والوصفي، فالمنهج التاريخي قمنا من خلاله بدراسة التطور التاريخي للعلاقات الأمريكية اليابانية والمراحل التي مرت بها، وإستخدمنا المنهج الوصفي لوصف طبيعة العلاقات الأمريكية اليابانية، ودراسة خلفيات التحالف بين البلدين، ولعل التحول الكبير الذي شهدته العلاقات الأمريكية اليابانية أدى إلى طرح عدة تساؤلات حول أسبابه وخلفياته وهذا مادفعنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما هي خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في ظل التحديات الدولية الراهنة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم دراستنا كالتالي:

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية اليابانية بين الصراع والتحالف

المبحث الثاني: خلفيات تحول العلاقات الأمريكية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية

المبحث الأول: العلاقات الأمريكية اليابانية بين الصراع والتحالف

لقد كانت العلاقات الأمريكية اليابانية من بين العلاقات التي مرت بتحويلات كثيرة إمتزجت بين الصراع والتعاون، وفي هذا المبحث سنتناول المراحل التي مرت بها العلاقات الأمريكية اليابانية.

المطلب الأول: نشأة العلاقات الأمريكية اليابانية

مرت العلاقات الأمريكية اليابانية بعدة تحولات في طبيعتها منذ نشأتها، فأحيانا كانت العلاقات الأمريكية اليابانية عبارة عن علاقات ودية وأحيانا أخرى صراعية، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق إلى العلاقات الأمريكية اليابانية خلال فترات ما قبل وأثناء الحربين العالميتين الأولى والثانية.

1- العلاقات الأمريكية اليابانية قبل وأثناء الحرب العالمية الأولى:

سنة 1899 كانت هي بداية نشأة العلاقات الأمريكية-اليابانية، والتي كانت عبارة عن علاقات دبلوماسية وتجارية، حيث قامت الولايات المتحدة واليابان بإقامة معبر يربط بينهما، يمتد من الجزر التابعة للولايات المتحدة واليابان عبر المحيط الهادئ وهو ما يسمى بالخط التلغرافي، وهذا من أجل حماية المصالح التجارية لليابان في كوريا والمصالح التجارية الأمريكية في الصين، كما قامت الولايات المتحدة واليابان بوضع معاهدين، بتاريخ التاسع عشر من شهر ماي سنة ألف وتسعمائة وثمانية، من أجل حماية المصالح التجارية للولايات المتحدة واليابان في كوريا والصين، ومنح مواطنيهما والراعايا التابعين لهما الحماية التجارية في كوريا والصين أو أي بلد آخر تحت سيطرتهم، وقامت اليابان بمنح مواطني وراعايا الولايات المتحدة الأمريكية "المايا"، الحقوق نفسها الواردة في معاهدة حماية الممتلكات الصناعية التي وقعتها اليابان مع دول أخرى في باريس في العشرين مارس 1883، وهذا من أجل حماية المصالح التجارية للولايات المتحدة الأمريكية واليابان في كوريا والصين وجزر الفلبين والجزر التابعة لليابان في المحيط الهادي، وبهذا فإن اليابان والولايات المتحدة الأمريكية أصبحتا قوتان إمبرياليتان عالميتان في أواخر القرن التاسع عشر، ومن أجل تحقيق أهدافها التوسعية دخلت اليابان في صراع مع الصين وروسيا انتهى بسيطرة اليابان على كوريا والمحيط الهادي، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد خاضت صراعا ضد إسبانيا في المستعمرات التابعة لإسبانيا في آسيا، وبعد انتصارها على إسبانيا سيطرت على الفلبين واحتلت جزر هاواي، كما وصل نفوذها إلى إفريقيا، ورغم وجود تعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إلا أن الدولتان كانتا تتعاملان بشكل حذر

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

وعدم ثقة في علاقتهما خوفا من قيام أي منهما بفعل يهدد مصالح وأمن الطرف الآخر، ومع تزايد الأطماع اليابانية في آسيا قامت الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1897، بوضع خطة للطوارئ من خلال احتلالها لجزيرة هاواي والفلبين سنة 1898، من أجل الحفاظ على توازن القوى في منطقة آسيا خوفا من صعود اليابان وزيادة نفوذها في آسيا، خاصة بعد النهضة والتطور الذي شهدته اليابان في تلك الفترة، و هذا ما أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية-اليابانية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض شروط على إقامة المهاجرين اليابانيين فوق أراضيها، وذلك للحد من دخول اليابانيين إليها عبر إتفاق بينها وبين اليابان سنة 1907، خاصة بعد تزايد عدد المهاجرين اليابانيين إلى الولايات المتحدة، خوفا من الغزو الياباني للولايات المتحدة الأمريكية وتهديد أمنها، فهذا العدد قد يشكل مع مرور الوقت قوة يابانية هائلة تهدد الولايات المتحدة، ويجعلها غير قادرة على إتخاذ أي موقف معادي لليابان، وبذلك ستصبح مجبرة على إتباع سياسة مرنة إتجاه اليابان.

إن الأطماع التوسعية اليابانية للحصول على الطاقة في آسيا، دفع اليابان إلى محاصرة الصين، وذلك بإقامة علاقات دبلوماسية مع الدول كوريا والتي تمتلك موقع إستراتيجي كونها المعبر الرئيسي لليابان نحو الأراضي الصينية، ومن أجل قطع العلاقات بين كوريا والصين، أقامت اليابان تحالف سياسي وإقتصادي مع كوريا، من أجل توطيد العلاقات الدبلوماسية والتجارية بينهما عن طريق فتح القنصليات وتبادل السفراء، وزيادة حجم التبادل التجاري، حيث قامت اليابان بإبرام معاهدة مع كوريا تعترف فيها باستقلال كوريا، وكانت هذه المعاهدة سببا رئيسيا في قيام الحرب الصينية-اليابانية في الفترة بين 1894-1895، والتي كانت اليابان حينها تشكل قوة كبرى، مما دفع بالصين الى اللجوء إلى الدول الكبرى والولايات المتحدة الأمريكية من أجل التدخل والوقوف الى جانبها لإيقاف الحرب، حيث قامت الولايات المتحدة بعقد معاهدة "الملاحة والتجارة" مع اليابان في الثاني والعشرين من شهر نوفمبر سنة 1894، وقامت الولايات المتحدة بإقناع اليابان بوقف القتال وسحب جيشها والتفاوض مع الصين، وذلك بتوقيع معاهدة "شيمونسكي"، في السابع والعشرين من شهر أبريل من سنة 1895، وهذا لمنع أي تدخل خارجي في منطقة آسيا، وحتى تحافظ على مكانتها ونفوذها في منطقة جنوب شرق آسيا، وتعتبر سياسة الباب

المفتوح فرصة أخرى لتطور العلاقات الأمريكية اليابانية، وهي سياسة جاءت بها الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إعطاء فرص متساوية في التجارة لجميع الدول التي لها مصالح في الصين، وتنص سياسة الباب المفتوح أنه لا يجوز لأي دولة إقامة أي علاقات تجارية مع الصين إلا بعد موافقة اليابان

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

والولايات المتحدة الأمريكية، وكان الهدف الحقيقي من صياغة هذا المبدأ من طرف الولايات المتحدة الأمريكية هو الحفاظ على توازن القوى في آسيا، وذلك حتى لا يتم تقسيم الصين إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى، والذي قد يؤدي إلى صراعات بين الدول الكبرى للحصول على مناطق نفوذ في آسيا، وهذا ما سيدخل الولايات المتحدة الأمريكية في صراعات تكلفها خسائر كبرى، ومن هذا المبدأ جاءت موافقة اليابان على سياسة الباب المفتوح، فوجود مصالح مشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان أدت إلى وجود علاقات ودية بين البلدين وهذا للحفاظ على مصالحهما والإبقاء على نفوذهما في آسيا كقوتين عظميين، إلا أن محاولة اليابان إحتلال الصين خاصة بعد ما شهدته الصين من توتر أوضاعها الداخلية ما أدى إلى عدم إستقرارها السياسي سنة 1890، والذي أدى بالدول الأوربية إلى التدخل لردع اليابان عن مساعيها التوسعية في الصين خاصة بعد احتلال اليابان لمناطق واسعة في الصين، فقد استحوذت على شبه جزيرة "لياوتونغ" في "إقليم منشوريا"، وهذا ما أثار مخاوف روسيا على مصالحها في منشوريا وكوريا، خاصة بعد قيام اليابان بإبرام معاهدة مع كوريا وهي ماسميت بـ "معاهدة شيمونسكي"، والتي حصلت من خلالها اليابان على عدة إمتيازات في كوريا، كما قامت اليابان بمد سكة حديد عبر سيبيريا، مما دفع كل من روسيا وفرنسا وألمانيا إلى الإجماع في الثالث والعشرين من أبريل سنة 1895، كان من نتائج عن هذا الإجماع تقديم إنذار إلى اليابان لمنعها من ضم شبه جزيرة "لياوتونغ" إليها لكونه يشكل تهديد لأمن الصين وإستقلال كوريا وتهديد أمن آسيا، وهذا ما أدى إلى تراجع اليابان عن ضم عن شبه جزيرة "لياوتونغ" مقابل غرامه نقدية تدفعها الصين إلى اليابان، وبالرغم من العلاقات الودية التي كانت تجمع الولايات المتحدة واليابان إلا أن الولايات المتحدة كانت تخشى من تزايد دور اليابان في آسيا، ومن أجل

الحفاظ على توازن القوى في آسيا أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وقوفها على الحياد في الحرب

التي نشبت بين اليابان وروسيا لتجنب الخسائر المادية والعسكرية وخوفا من الدخول في حرب مع روسيا، وكذا من أجل كبح اطماع اليابان التوسعية والتخفيف من قوتها، حتى لا تمتد الحرب إلى الصين لوجود مصالح أمريكية في الصين، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن أجل الحفاظ على علاقاتها الودية مع اليابان، قامت بتهديد ألمانيا وفرنسا بعدم التدخل ضد اليابان في حربها مع روسيا، وأنه في حالة دخولها في الحرب ضد اليابان فإن الولايات المتحدة الأمريكية ستتدخل إلى جانب اليابان، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدات لليابان في حربها ضد روسيا، إن الإنتصارات التي حققتها اليابان بعد حربها ضد روسيا، جعلت الولايات المتحدة الأمريكية تخاف من

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

تزايد قوة اليابان وزيادة نفوذها في آسيا، خاصة بعد حروبها التوسعية في آسيا والتي قد تؤدي إلى إلغاء وجود الصين، لهذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية باللجوء إلى إقامة وساطة بين الصين واليابان دون أن تتحمل الولايات المتحدة أي التزامات من أجل إعادة التوازن في آسيا، وقامت الولايات المتحدة بالإتفاق مع اليابان من أجل شراء الطرق التي استولت عليها اليابان من روسيا في إقليم منشوريا بعد إنتهاء الحرب بين روسيا و اليابان، إلا أن اليابان بعد نهاية الحرب لم تلتزم بالإتفاق مع الولايات المتحدة، و لجأت إلى سياسة القروض لتأمين الحصول على الأموال من لندن بدلا من الولايات المتحدة، بالإضافة إلى أن اليابان قامت بإبرام مجموعة من الإتفاقيات مع روسيا خلال سنة 1907، حيث وقعت المعاهدة الأولى في الثالث عشر من جوان 1907، وتعلقت بموضوع خطوط السكك الحديدية والثانية في الثامن والعشرون من جويلية 1907، وتعلقت بالتجارة والملاحة ووقعت معاهدتين سياسيتين في الثلاثين من جويلية 1907، إحداها علنية والأخرى سرية قضت بتقسيم منشوريا بين روسيا واليابان، وهذا ما شكل تهديدا كبيرا للمبدأ الأمريكي "سياسة الباب المفتوح"، وكان هذا ما أدى إلى توتر العلاقات الأمريكية اليابانية وجعل الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بوضع قواعد عسكرية في الفلبين لتهديد اليابان وكبح أطماعها التوسعية في الصين.

ومع بداية الحرب العالمية الأولى، ازداد توتر العلاقات الأمريكية اليابانية بسبب زيادة أطماع اليابان التوسعية في الصين و آسيا، خاصة بعد تحالف اليابان مع بريطانيا، فاليابان أصبحت تبحث عن حلفاء جدد تستعين بهم غير الولايات المتحدة من أجل تحقيق أهدافها التوسعية في آسيا، حيث قامت اليابان في 18 جانفي 1915 بتقديم مطالب الى الصين تخدم مصالح اليابان، إلا أن الصين قامت برفضها لكون أن هذه المطالب ستجعل من الصين خاضعة كلياً لليابان، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية تعارض مطالب اليابان التي عرضتها على الصين، فالولايات المتحدة كانت ترفض أي إتفاقية أو معاهدة تتنافى مع سياسة الباب المفتوح، لكي لا تفقد مكانتها في الصين ومناطق جنوب شرق آسيا وحتى لا يحدث أي اختلال في ميزان القوى في آسيا لصالح اليابان وبالتالي تخسر مكانتها في آسيا، إلا أن القوة التي كانت تمتلكها اليابان آنذاك جعلت الصين تخضع لمطالب اليابان، وكانت الحرب العالمية الأولى فرصة مناسبة لليابان من أجل فرض نفسها كقوة عظمى في آسيا، ما جعل الولايات المتحدة تتحالف مع اليابان وتقدم لها الدعم في حربها ضد ألمانيا مقابل ضمان إحترام اليابان لسياسة الباب المفتوح وسلامة الصين، وإعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بالعلاقات الخاصة بين اليابان والصين على أساس الجوار والتشابه العنصري، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية وبالرغم من تحالفها مع اليابان، لم تكن موافقة على سياسة اليابان التوسعية في منطقة المحيط الهادي،

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

خاصة بعد سيطرتها على المستعمرات الألمانية بعد نهاية الحرب العالمية سنة 1914، ما جعل بالولايات المتحدة الأمريكية تضغط على اليابان بفرض سياسة الباب المفتوح سنة 1922 عليها، فقد احتلت اليابان مستعمرات على المحيط منها جزر مارشال، جزر كارولينا، وجزر ماريان، وأراضي كياو، وتشاو في شبه جزيرة شانتونج.

لقد كانت الحرب العالمية الأولى بداية خروج اليابان من عزلتها وبروزها كقوة عالمية، وأصبحت طرف في المؤتمرات الدولية وانضمت لعصبة الأمم، وبعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى بدأت دول الحلفاء بالتحضير لمؤتمر الصلح الذي عقد في باريس وهو ما عرف بمؤتمر "فرساي" مع ألمانيا وهذا من أجل تقسيم الممتلكات الألمانية بين الدول المنتصرة في الحرب، وقد حضر المؤتمر الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية في المؤتمر بعرض المبادئ الأربعة عشر من أجل إنهاء الحرب العالمية الأولى "هذه المبادئ جاءت لتأسيس نظام عالمي جديد مبني على أساس سياسة "الباب المفتوح" وإلغاء المعاهدات السرية وضمان حرية الملاحة في البحار أثناء السلم والحرب وتخفيض الأسلحة والعديد من البنود التي جاءت لتحقيق إستقلال الدول وسلامتها ووضع الحلول للمشاكل الدولية المستقبلية، إلا أن الأطماع اليابانية التوسعية في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى خاصة بعد غزو منشوريا سنة 1931 وغزو الصين سنة 1937، وقيام اليابان برفع شعار "الإزدهار المشترك في آسيا"، أدت إلى توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة

علاقات دبلوماسية مع الصين ودعمها بالأسلحة والمعدات والخبراء العسكريين، مما أدى إلى حدوث تصادم بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى فرض نفوذها على العالم، وجاءت بفكرة "نظام ما بعد الحرب"، وذلك من أجل ضمان مصالحها من جهة وفرض نوع من التوازن بين دول العالم من جهة أخرى، حتى لا تقف أية دولة بوجه أهدافها التوسعية مستقبلا، أما اليابان فكانت أهدافها الأساسية التي سعت إلى تحقيقها هي فرض نفوذها في إقليم "شانتونغ"، وقبول الحلفاء إنتقال الممتلكات الألمانية السابقة في المحيط الهادي الواقعة إلى الشمال من خط الإستواء إلى اليابان، والمطالبة بالمساواة العرقية وإدانة التمييز العنصري من خلال وثيقة رسمية في وثائق منظمة عصبة الأمم التي دعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تأسيسها في مبادئه الأربعة عشر من أجل حل المشاكل الدولية بالطرق السلمية.

2- العلاقات الأمريكية اليابانية أثناء الحرب العالمية الثانية:

وكانت الأطماع اليابانية المتزايدة في آسيا وأوروبا من بين أهم الأسباب التي دفعت بالولايات المتحدة ودول أوربا إلى التحالف مع الصين لمواجهة القوة اليابانية، وأصبح هذا التحالف يشكل تهديدا للوجود الياباني، ما دفع اليابان إلى التحالف مع ألمانيا وإيطاليا في الحرب العالمية الثانية ضد الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، وبريطانيا، والاتحاد السوفياتي والصين سنة 1937، وكان سبب اندلاع الحرب العالمية الثانية هو القضاء على القوى الامبريالية والأنظمة الشمولية العسكرية في ألمانيا واليابان وإيطاليا والقضاء على أطماعهم التوسعية في أوربا وآسيا، خاصة مع وصول هتلر إلى الحكم وقيامه بغزو بولندا، وهذا ما جعل بفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وجميع أعضاء رابطة الأمم باستثناء إيرلندا إلى إعلان الحرب على ألمانيا، والإطاحة بدول المحور، أما هدف دول المحور من الحرب هو القضاء على القوى التي كانت سائدة أثناء الحرب العالمية الأولى كفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى وتقسيم ممتلكاتها بين الدول المنتصرة في الحرب، وقيام الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بقطع علاقاتهم الدبلوماسية

مع اليابان، وكان ذلك من بين أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة حدة الصراع الأمريكي-الياباني، وفي السابع من شهر جويلية سنة 1937 أعلنت اليابان الحرب على جمهورية الصين، وكان هدف اليابان من الحرب على الصين هو السيطرة على آسيا والمحيط الهادي، للحصول على الطاقة التي تحتاجها في بناء إقتصادها والبحث عن أسواق لتسويق منتجاتها، خاصة بعد ما شهده العالم من مشاكل إقتصادية، بسبب الأزمة الإقتصادية العالمية سنة 1929 والتي من أسبابها الكساد الإقتصادي، ومحاولة الدول إيجاد أسواق أخرى لتسويق منتجاتها، وهذا مادفع ألمانيا سنة 1939 إلى إحتلال تشيكوسلوفاكيا، ودفع إيطاليا إلى إحتلال ألبانيا سنة 1939، وخوفا من التوسع الألماني والإيطالي في أوربا قامت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والصين وفرنسا بالتحالف مع تركيا واليونان ورومانيا وبولندا وإعلان الحرب على ألمانيا وإيطاليا بسبب أطماعهما لغزو كامل أوربا، واليابان التي تسعى لفرض نفوذها في آسيا خاصة بعد أن أصبحوا يشكلون قوى عظمى تهدد أمن وإستقرار أوربا وآسيا خاصة ودول العالم بشكل عام، لقد قامت دول المحور التي تمثل (ألمانيا، إيطاليا، اليابان) ، أثناء الحرب العالمية الثانية بشن حملات عسكرية على أوربا وآسيا، وكان من نتائج هذه الحرب سنة 1940، ظهور فوضى عالمية كبرى خاصة في منطقة الشرق الأقصى وجنوب غرب المحيط الهادي،

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

ففي سنة 1940 هزمت هولندا ألمانيا في جزر الهند الشرقية التي تعد واحدة من أهم مصادر البترول في المنطقة، كما هزمت بريطانيا اليابان في الملايو وبورما والتي تعتبر مصادر المطاط، وهزمت فرنسا ألمانيا في الهند الصينية والتي تعتبر مصدرا للأرز والمطاط، وكان هدف اليابان من الحرب هو الإستيلاء على الثروات الموجودة في جنوب آسيا، ففي 23 جويلية سنة 1940 قامت اليابان بغزو الهند الصينية الفرنسية، وكان رد الولايات المتحدة الأمريكية على التوسع الياباني بحظر تصدير البترول والحديد إلى اليابان في 31 جويلية سنة 1940، وفي 25 جويلية سنة 1941 قامت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بتجميد الأرصدة اليابانية في البلدين، وذلك من أجل الضغط على اليابان وتهديدها، وحرمانها من المواد الأساسية التي تستخدمها في صناعاتها، والوقوف في وجه تقدمها العسكري، والقيام بدعم الصين للاستفادة من ذلك وهذا من أجل ردع الأطماع التوسعية لليابان في آسيا، وكان رد فعل اليابان هو إتخاذ إستراتيجية تمكنها من الحصول على

الثروات الطبيعية والمواد الإستراتيجية وتحقق مساعيها التوسعية في آسيا، والتي يتم تنفيذها على أربعة مراحل، المرحلة الأولى هي توجيه ضربه عسكرية قوية ومفاجئة على أهم القواعد الأمريكية في المحيط الهادي بهدف تدمير الأسطول والطيران الأمريكي وإيقاف قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على التدخل أو التحرك وإنتراع السيطرة البحرية والجوية منها على المحيط الهادي، أما المرحلة الثانية فتتم في وقت متزامن مع المرحلة الأولى وفيها تجتاح القوات اليابانية جنوب شرق آسيا "الفلبين وبورما والمريو وتايلند وسنغافورة وسومطرة وجاوا"، والسيطرة على كافة الموارد الطبيعية والقواعد الحربية، أما المرحلة الثالثة فتكون ببناء حزام أمني دفاعي على مسافة ألفي (2000) ميل شرق اليابان يستند على سلسلة من الجزر لتأمين اليابان ضد أي رد فعل أمريكي بحري و جوي، أما المرحلة الرابعة فهي عبارة عن التوسع غربا إلى الهند وجنوبا إلى أستراليا وهكذا بدأت اليابان بالتنفيذ في صباح يوم السابع من شهر ديسمبر سنة 1941، وإختارت اليابان القاعدة البحرية الجوية الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في موقع المركز من المحيط الهادي في جزر هاواي هدفا لها والذي عرف بهجوم "بيرل هاربر"، لكون أن الأسطول الأمريكي كان يشكل عائقا أمام طموحات اليابان التوسعية في شرق آسيا، لكونه يعتبر أسطول دفاعي في ميناء بيرل هاربر نصبته الولايات المتحدة الأمريكية في ماي 1940، من أجل محاصرة القوات اليابانية ومنعها من التقدم في آسيا والحفاظ على موازين القوى، وقد سبب هذا الهجوم خسائر كبرى للولايات المتحدة بحيث خسرت حوالي خمسة وثمانون بالمئة 85% من أسطولها، وهذا مازاد من حدة الصراع الأمريكي الياباني الذي دام طيلة فترة الحرب العالمية الثانية، رغم الخسائر التي لحقت الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجوم اليابان على أسطولها

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

إلا أنها قامت بإعادة بناء أسطولها وطورت من قواتها العسكرية في عدة مجالات، وكان رد الولايات المتحدة الأمريكية على هجوم اليابان على أسطولها في بيرل هاربر، بقيامها بعدة هجمات عسكرية على اليابان وكان آخرها هو تفجير القنبلة الذرية في اليابان في شهر أوت 1945، على منطقتي "هيروشيما" و"ناكازاكي"، بعد رفض اليابان إعلان إستسلامها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وأدت هذه الهجمات على اليابان إلى إخضاعها وإعلان إستسلامها للولايات المتحدة الأمريكية، وقامت الولايات المتحدة بإحتلال اليابان وتعيين الجنرال "ماك آرثر" حاكما عليها، وقد دامت فترة الإحتلال الأمريكي لليابان من سنة 1945 إلى غاية سنة 1951، وهذا ما أضعف اليابان وجعل منها دولة خاضعة للإحتلال الأمريكي وخسرت بذلك قوتها التي كانت تتمتع بها قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وهذا ما جعلها تتراجع عن أهدافها التوسعية في الصين وآسيا، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة صياغة دستور اليابان وتسيير سياساتها بما يتوافق مع المصالح الأمريكية، فاليابان حيث أصبحت اليابان لا تستطيع إتخاذ أي قرار إلا بعد موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، وبعد الخسائر التي لحقت باليابان جراء الحرب العالمية الثانية، قامت اليابان بتغيير إهتمامتها من الإهتمامات العسكرية التوسعية إلى الإهتمامات الإقتصادية وذلك بإعادة بناء إقتصادها من جديد بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثاني: تحول العلاقات الأمريكية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية

شهدت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية تحولات كثيرة في العلاقات الأمريكية اليابانية، فقد أصبحت العلاقات بينهما أكثر تعاون، ومن خلال هذا المطلب سنتناول طبيعة العلاقات الأمريكية اليابانية أثناء وبعد الحرب الباردة.

1- العلاقات الأمريكية اليابانية أثناء الحرب الباردة:

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية هي نهاية لصراع بين القوى الكبرى التي كانت سائدة في بداية سنوات القرن العشرين، إلا أن نهاية الحرب نتج عنها ظهور صراع بين قوتين منتصرتين في الحرب، وذلك الصراع هو من أجل قيادة العالم وفرض هيمنة إحدى القوتين على الزعامة الدولية وفرض إيديولوجيتها على العالم، هذا الصراع كان بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي القوتان اللتان كانتا متحالفتين أثناء الحرب العالمية الثانية، وهذا ما دفع بالولايات المتحدة الأمريكية

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

بالإستعانة باليابان كحليف لمساعدتها في حربها ضد الإتحاد السوفياتي، وهذا مايبثت فكرة أن النظام الدولي هو عن نظام فوضوي فلا صداقة فيه دائمة ولا عدااء دائم، خاصة بعد تحول العلاقات الأمريكية اليابانية من علاقات عدائية إلى تحالف، رغم حدة الصراع أثناء الحرب البادرة بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي إلا أن هذا الصراع لم يتطور إلى حرب عسكرية ولم يتم إستخدام الأسلحة فيها، نظرا لمخاوف البلدين من الدمار الذي قد يحدث للعالم بسبب إمتلاكهما للسلاح النووي وخوفا من إستخدامه في الحرب ولهذا سميت بالحرب الباردة.

عندما استعادت اليابان سيادتها في عام 1952 ودخلت المجتمع الدولي كدولة مستقلة، وجدت نفسها في عالم تسيطر عليه أجواء الحرب الباردة بين الشرق والغرب، وبموجب معاهدة السلام مع الولايات المتحدة التي وقعت في سان فرانسيسكو في الثامن من شهر جويلية 1951 والتي دخلت حيز التنفيذ

اعتبارا من الثامن والعشرون من شهر ابريل 1952، انتهت حالة الحرب بين اليابان ومعظم دول الحلفاء بإستثناء الإتحاد السوفياتي والصين، وتم توقيع ميثاق الأمن والتعاون المشترك بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية في "سان فرانسيسكو" في اليوم نفسه، لتصبح اليابان حليفا للولايات المتحدة الأمريكية والتي احتفظت بقواعد وقوات عسكرية في الأراضي اليابانية، وقد شهدت الصين في فترة الحرب الباردة تطورا كبيرا في قوتها خاصة بعد خروجها منتصرة في الحرب العالمية الثانية، لهذا فالإيابان التي كانت تعتبر عدوا للصين أصبحت تعتبر تنامي القوة العسكرية للصين تهديدا لأمنها، وكذا تهديدات كوريا الشمالية لها وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في جنوب شرق آسيا جعلت منها تلجأ إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي قامت ببناء قواعد عسكرية نووية في اليابان لضمان حماية أمن اليابان من هذه التهديدات، وقد فضلت اليابان التبعية للولايات وذلك من أجل تحقيق أمنها وبناء إقتصادها، فإستراتيجية التبعية نشأت في ظروف تاريخية محددة ولكنها أصبحت بالنسبة لليابان خيارا ثابتا، وبحكم التبعية للولايات المتحدة الأمريكية فقدت اليابان القدرة على اتخاذ مبادرات وذلك تحت تأثير ثقافة "قاي أتسو" بمعنى الخضوع للضغوطات الخارجية لتبرير انتهاج سياسات محددة حتى وإن كانت غير شعبية، وهذه التبعية الشديدة للولايات المتحدة الأمريكية حرمتها من القيام بدور فعال في المجال الدبلوماسي على الساحة الدولية، وأصبح التحالف الياباني الأمريكي يعد أمرا ضروريا لحماية أمن اليابان ويستمر في لعب دور أساسي لضمان الأمن والاستقرار في آسيا، كما أن هذا التحالف يساهم في تسهيل التواجد الإيجابي للولايات المتحدة في آسيا، فهو أيضا يعكس قيما مشتركة كاحترام الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، ويمثل أيضا مجالا للتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وأصبحت

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

السياسة الخارجية اليابانية محكومة باعتبارات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية، ومن أبرز مظاهر التبعية اليابانية للولايات المتحدة الأمريكية إمتلاك الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة وخمسون ألف جندي في اليابان موزعين على واحد وتسعون منشأة عسكرية، وتحمل اليابان 60 % من نفقات هذه القوات التي تكلف سنويا سبعة مليارات دولار، كما ان سياسة اليابان إتجاه دول العالم أصبحت موجهة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، فمثلا سياستها مع دول الشرق الأوسط أصبحت موجهة وفق ما تملحها عليها إرادة الولايات المتحدة الأمريكية، فسياسة اليابان إتجاه الشرق الأوسط ارتبطت بحرص اليابان على الابتعاد عن مناطق الاضطراب والصراعات وكذلك خريطة التحالفات الدولية لليابان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وعليه فإن العلاقات اليابانية- الشرق أوسطية تتأثر بشكل كبير بالعامل الأمريكي كأحد المحددات الأساسية لها،

وبشكل عام فقد أصبحت اليابان غير قادرة على أداء دور بارز في السياسة الخارجية الدولية، واتخذت دور الحياد في الشؤون الخارجية واهتمامها بتوسيع علاقات الاقتصادية مع دول العالم، وهذا ما أدى إلى تحقيق اليابان للازدهار والتطور الاقتصادي وجعل منها قوة اقتصادية عالمية كبرى خاصة مع تحقيقها للأمن والإستقرار الإقتصادي بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، كما ارتكزت السياسة الخارجية اليابانية على ثلاثة مبادئ أساسية هي:

أولاً: سياسة التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة لأسباب اقتصادية وأمنية.

ثانياً: تشجيع التجارة الحرة التي تلبي كافة احتياجات اليابان الاقتصادية.

ثالثاً: ترسيخ التعاون الدولي من خلال منظمة الأمم المتحدة التي قبلت عضوية اليابان فيها في الثامن عشر من شهر ديسمبر 1956، وغيرها من الهيئات المتعددة الأطراف.

ولعل إلتزام اليابان بالمبادئ الثلاث بشكل جيد ساهم في ظاهرة النمو والانتعاش الاقتصادي خلال العقدين الأولين بعد انتهاء الاحتلال، كما أن سياسة اليابان الخارجية كانت مستقرة تماما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وساهم في إستقرار سياستها الخارجية ثلاثة عوامل وهي التحالف الأمني بين اليابان والولايات المتحدة، استخدام القدرة الاقتصادية التي تملكها اليابان في تطوير علاقاتها الدولية، القيود الدستورية المفروضة على استخدام القوة العسكرية.

لقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير في إعادة بناء اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، لهذا فقد شكلت حليفا إستراتيجيا لها في حربها ضد الإتحاد السوفياتي، فالإيابان تعتبر حليف

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

رئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في الحرب الباردة، حيث قامت اليابان بإقامة حلف عسكري مع الولايات المتحدة على المدى الطويل، وسمحت بإنشاء قواعد أمريكية في اليابان مقابل إنهاء الاحتلال الأمريكي لليابان، وهذا التحالف وضع اليابان إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية في الصراع ضد الكتلة السوفياتية، ورسم سياسة اليابان في فترة ما بعد الحرب الباردة، وعلى الرغم من أن احتلال الولايات المتحدة الأمريكية لليابان انتهى بشكل رسمي في سنة 1952، إلا أن هذا التحالف يعتبر إستمرارا للإحتلال الأمريكي لليابان كون أن اليابان غير قادرة على ممارسة سياستها الخارجية أو الداخلية أو إتخاذ أي قرار بمفردها دون اللجوء للولايات المتحدة الأمريكية، فهي رغم إستقلالها بقيت خاضعة لسيطرة وسلطة الولايات المتحدة الأمريكية، فهذا التحالف أصبح وسيلة تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية للتحكم في السياسة الخارجية اليابانية، حتى تضمن عدم إختيار اليابان للحيداء في الحرب الباردة، وتسمح لها بإقامة قواعد عسكرية على أراضيها من أجل التوسع أكثر في آسيا وضمان تواجدها بالقرب من حدود الإتحاد السوفياتي، أما اليابان فوجدت نفسها مضطرة لقبول الخضوع للنظام الأمريكي في الحرب الباردة مقابل الحصول على إستقلالها، وقامت بصياغة إستراتيجية جديدة في سعيها إلى تحقيق مصالحها الإقتصادية والأمنية تحت سيطرة القوى العسكرية والسياسية الأمريكية، مع تقديم المساعدات في مجال التكنولوجيا للولايات المتحدة الأمريكية بعد أن أصبحت اليابان تمتلك تكنولوجيا متطورة، كما أن اليابان إستعانت بالولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحسين قدراتها العسكرية من أجل الدفاع عن نفسها في المعركة المتوقعة بجزيرة نانسي وكذا مواجهة هجومات الصواريخ التي تهددها لكونها لا تمتلك صواريخ مضادة للسفن، كونها لا تمتلك أي خبرة في ذلك مجال مواجهة هجمات الصواريخ الباليستية، كما أن اليابان والولايات المتحدة الأمريكية قامتا بإبرام عدة معاهدات واتفاقيات أمنية من بينها "معاهدة سان فرانسيسكو" والتي أنهت الاحتلال العسكري على جميع اليابان باستثناء أيوجيما التي بقيت تحت الاحتلال حتى سنة 1968، وأوكيناوا "بقيت تحت الاحتلال حتى عام 1972"، وبموجب المعاهدة تم إعادة السيادة لليابان، ولكنها قضت بتواجد قواعد عسكرية أمريكية على امتداد الإقليم الياباني، وقد تعهدت الولايات المتحدة بموجب "معاهدة سان فرانسيسكو في الدفاع عن اليابان" ضد أي عدوان خارجي يقع عليها، وتعتبر هذه المعاهدة إحدى نتائج الحرب العالمية الثانية التي أسفرت عن هزيمة اليابان واحتلالها من قبل الولايات المتحدة حيث فرض على اليابان حينها التخلي عن جميع مظاهر التسليح العسكري الهجومي وصياغة دستور سلمي للبلاد مناهض لعودة الروح العسكرية، وبسبب الدور المهم الذي لعبته اليابان كموقع متقدم في الحرب الكورية وقعت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان معاهدة جديدة شكلت تحالفا إستراتيجيا يرسم

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

العلاقات بين البلدين وعرفت بمعاهدة "التعاون المشترك والأمن"، وتم التوقيع عليها في 19 جانفي من سنة 1960، وبموجب البند السادس من هذه المعاهدة الإستراتيجية تم التوصل إلى إتفاقية أمنية بين الطرفين، ومعاهدة التعاون قد سمحت للولايات المتحدة الاحتفاظ بقواعد عسكرية في اليابان بتعداد 50 ألف جندي أمريكي إلا أن اليابانيين كانوا مناهضين لتواجد القواعد العسكرية الأمريكية في اليابان لما تسببه من ضوضاء وتلوث ومشاكل اجتماعية، وهذا ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان إلى عقد إجتماعات من أجل إعادة نشر القوات الأمريكية في اليابان، ومناقشة القضايا المشتركة التي تهم كل من الولايات المتحدة واليابان والتي تشمل مايلي:

1- كوريا الشمالية ومحاولة كبح محاولاتها إمتلاك أسلحة نووية أو إستعمالها بطرق تهدد أمن البلدين وكذا منطقة الشرق الأقصى وكذا منعها من أن تمتلك القوة لكونها دولة شيوعية وكى لا يزداد نفوذها في المنطقة.

2- التعاون الأمريكي الياباني للوقوف في وجه تزايد نفوذ الإتحاد السوفياتي في منطقة جنوب شرق آسيا لكونه حليف للصين والذان ينتهجان النهج الشيوعي، وتعتبر اليابان أكبر حليف للولايات المتحد الأمريكية فهي خاضعة لها ومساندة لها في كل مواقفها وسياساتها.

2-العلاقات الأمريكية اليابانية بعد الحرب الباردة:

وبعد نهاية الحرب الباردة بإنتصار الولايات المتحدة الأمريكية وإنهيار الإتحاد السوفياتي وتفككه، زادت اهتمامات اليابان في الحفاظ على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أنها أصبحت تحاول البروز كفاعل دولي ومن أجل إحتلال مكانة دولية، ومع تغير طبيعة النظام الدولي وتغير المفاهيم التي كانت سائدة قبل نهاية الحرب الباردة وظهور فواعل دولية جديدة، وتغير اهتمامات الدول من الصراع إلى التعاون وبناء تكتلات دولية وزيادة دور المنظمات الدولية والتطور التكنولوجي الذي شهده العالم، ومع تحول العالم إلى قرية كونية بسبب ما يسمى بالعولمة، كلها عوامل وغيرها أثرت في العلاقات الأمريكية اليابانية ومساعدتهما الدولية، ورغم الهيمنة التي كانت تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على اليابان إلا أن اليابان بعد نهاية الحرب الباردة وما وصلت إليه من تقدم وتطور خاصة في المجال التكنولوجي وزيادة نمو إقتصادها، أصبحت نحاول أن تجد مكانة دولية لها خارج غطاء الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بمحاولة خروجها من عزلتها وبناء علاقات مع دول أخرى من أجل التخفيف من حدة سيطرة الولايات المتحدة عليها، وإيجاد حلفاء جدد يمكنها التعاون معهم، كما أنها أصبحت تحاول إستعادة قوتها التي كانت تمتلكها قبل نهاية الحرب العالمية الثانية، وأصبحت

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

تبحث عن أسواق خارجية لتسويق منتجاتها، كما قامت بزيادة دورها الدبلوماسي وهذا من خلال التدخلات التي قامت بها إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية لحل الأزمات الدولية كالحرب ضد الإرهاب، إعادة اعمار العراق، التدخل في أفغانستان، التدخل في أزمة إيران النووية، الإصلاحات المقترحة في مجلس الأمن، تطوير مشروع نظام الدفاع الصاروخي المشترك بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وقد إتخذت اليابان سياسة تتفق مع السياسة الأمريكية مع مراعاة الحفاظ على علاقاتها ومصالحها مع دول العالم الأخرى، وحاولت اتخاذ مواقف متوازنة في تعاملها مع القضايا الدولية المختلفة مع مصالحها وعلاقاتها بالدول الأخرى، أما من الناحية الاقتصادية فاليابان ترتبط بشراكة اقتصادية مهمة مع الولايات المتحدة الأمريكية كونهما يشكلان قوتان اقتصاديتان عالميتان، أما عسكريا فتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية متفوقة عسكريا على اليابان لهذا فإن اليابان تسعى للحصول على دعم الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا من أجل حماية أمنها والاستفادة من خبرتها من أجل بناء قواتها العسكرية، وتعتبر حرب العراق من بين أهم الحروب التي شاركت فيها الولايات المتحدة الأمريكية واليابان كحليفين عسكريين بعد نهاية الحرب الباردة، وقد أثرت هذه الحرب على العلاقات الأمريكية اليابانية وعلى علاقة اليابان بالدول الأخرى، فاليابان شاركت في الحرب من أجل الحفاظ على علاقاتها الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث قامت اليابان بإرسال قواتها بدعم التحالف الدولي في حرب العراق وذلك بحجة إعادة البناء والإعمار في العراق، إلا أن الهدف الأساسي هو دعم الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على العراق وكان هذا يشكل تحالف أمريكي ياباني للتدخل من أجل القضاء على محاولات العراق إمتلاك أسلحة بيولوجية، كما قامت اليابان بتقديم مساعدات إقتصادية لدعم العملية السياسية في العراق، وهذه الحرب كشفت مدى الخضوع الياباني للسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فالولايات المتحدة الأمريكية وضعت حجة في حربها على العراق على أنها قامت بذلك من أجل محاربة الإرهاب خاصة أن هناك إتفاق على عدم إستخدام القوة العسكرية في حل المشاكل الدولية، إلا أن الحرب على العراق كانت لها أهداف أخرى فقد إعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية منطقة الشرق الأوسط على أنها نقطة ارتكاز إستراتيجية في مشروع الهيمنة الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وكان تحرك مجلس الأمن لاستصدار القرار رقم 1441 في سبتمبر 2002، خطوة مهمة في تطورات الأزمة العراقية وفسح المجال أمام عودة عمليات التفتيش للعراق وتضمن القرار 14 بندا وأشار إلى أن العراق ما زال في حالة عدم امتثال لالتزاماته، ومنحه مهلة للالتزام بها ونزع أسلحته محذرا من عواقب وخيمة في حالة عدم الامتثال لهذا القرار، ويعد القرار 1441 الأخطر في تطورات الأزمة العراقية لتضمنه ما يلي:

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

1- إعطاء الحق لبعثة التفتيش للدخول إلى أي مكان بما فيها القصور الرئاسية.

2- إعطاء الحق لها لاستجواب أي شخص داخل وخارج العراق.

3- تحميل العراق مسؤولية حفظ أمن أفراد البعثة وكامل مطالبها.

فالقرار تضمن بنودا تشكل انتهاكا واضحا لسيادة العراق، وقد وافقت اليابان على هذا القرار 1441 واعتبرته مظهرا من مظاهر وحدة وقوة المجتمع الدولي، وطالبت اليابان من العراق عدم عرقلة عمليات التفتيش والإمتثال لأوامرها دون قيد أو شرط، واعتبرت اليابان أن امتلاك العراق للأسلحة الدمار الشامل أو تطويرها يشكل تهديدا لأمن وإستقرار المجتمع الدولي بما ذلك أمن اليابان.

مما سبق نلاحظ أن اليابان تعتبر دولة خاضعة بشكل كبير في سياستها الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية رغم محاولاتها بعد نهاية الحرب الباردة بناء علاقات دولية تجعلها أكثر تحرر من سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، مع ذلك فهي تخاف من خسارة علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وما زالت تحاول الإبقاء على علاقات دبلوماسية جيدة معها، كما أن اليابان تعتبر حليف مثالي للولايات المتحدة الأمريكية لغاية الآن ولا يمكنها إتخاذ أي سياسة لاتتوافق مع المصالح الأمريكية، وهي تعتبر أن المصالح الأمريكية هي مصالح يابانية.

المبحث الثاني: خلفيات تحول العلاقات الأمريكية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية

إن تحول العلاقات الأمريكية اليابانية من الصراع إلى التحالف طرحت العديد من التساؤلات حول خلفيات هذا التحالف بين البلدين خاصة بعد مشهده البلدان من صراع في فترة الحرب العالمية وصل إلى حد إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية للقنبلة النووية ضد اليابان، وفي هذا المبحث سنتناول خلفيات تحول العلاقات الأمريكية اليابانية بعد الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: تحقيق الهيمنة الإقتصادية والعسكرية

لم يكن التعاون الامريكي الياباني فقط من أجل تحقيق التنمية الإقتصادية الوطنية، حماية أمنهما الوطني وإنما من أجل تحقيق هيمنة إقتصادية وعسكرية عالمية.

1-تحقيق الهيمنة الإقتصادية:

بعد نهاية الحرب الباردة أصبحت معظم دول العالم تهتم بتنمية إقتصادها وذلك بالدخول في تحالفات إقتصادية، خاصة بعد نجاح التجربة الأوروبية (الإتحاد الأوربي) ، وبما أن اليابان والولايات المتحدة

الأمريكية تشكلان قوى إقتصادية عالمية كبرى، قامت بالتعاون معا من أجل تطوير وتنمية إقتصادهما، ومع ظهور القوى الإقتصادية الصاعدة كالصين كقوة إقتصادية منافسة لليابان والولايات المتحدة الأمريكية خاصة مع إمتلاك الصين لتكنولوجيا متطورة في الصناعة، حاولت اليابان والولايات المتحدة الأمريكية مواجهة الصعود الصيني والحد من بروزها كقوة إقتصادية عالمية، خاصة بعد تراجع إقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة نظرا لتركيزها على بناء قواتها العسكرية وعدم إهتمامها بتطوير إقتصادها، لهذا قامت ببناء تحالفات وشراكات إقتصادية من أجل إعادة بعث إقتصادها الذي تراجع مقارنة بالإتحاد الأوربي والصين واليابان، وكان التطور التكنولوجي الذي وصلت إليه اليابان دافعا للولايات المتحدة الأمريكية من أجل التعاون مع اليابان للحصول على التكنولوجيا مقابل التعاون معها في مجالات أخرى كالمجالات العسكرية مثلا، وكذا من أجل فتح الأسواق أمام اليابان من أجل تسويق منتجاتها، وكذا فتح الأسواق أمام المنتجات الأمريكية، من أجل السيطرة على الأسواق العالمية والقضاء على أي منافس لهما في السوق العالمية خاصة الصين التي أصبحت تهدد الإقتصاد الياباني والأمريكي وبالتالي الهيمنة على الإقتصاد العالمي، إلا أن ما واجهته الولايات المتحدة الأمريكية من أزمات مالية وهيكلية وتراجع عجلة الإقتصاد الأمريكي في مطلع القرن الحادي والعشرين، وتراجع سعر صرف الدولار وارتفاع مستوى الدين القومي والعجز في الموازنة العامة الأمريكية الأمر ما أدى إلى تراجع القوة الإقتصادية الأمريكية، وتراجع قوتها الإقتصادية، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تدخل في حالة من الخوف أن يتراجع دورها العالمي ويحصل لها مثل ما حصل للإتحاد السوفياتي من انهيار اقتصادي وبالتالي فقد مكانتها الدولية وصعود قوى جديدة تقود العالم، كما أن تراجع دورها سيؤدي إلى إنبهار إيديولوجيتها الرأسمالية التي حاولت جاهدة حمايتها ونشرها على أساس أنها الإيديولوجية الأصلح للنظام العالمي، وبالتالي إنبهار مبادئها وخسارة جميع حلفائها فهي تدرك أن المجتمع الدولي يقوم على مبدأ القوة والمصلحة ومتى إنتهت قوتك سيتخلى عنك ويبحث عن البديل الذي سيحقق له مصالحه، وكان هذا ما دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء إستراتيجية إقتصادية جديدة مبنية على:

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

1- إحداث صدمة عالمية للنظام الدولي لإيقاف قوة المنافسة العالمية وذلك من خلال إختلاق مشاكل دولية (كالإرهاب، والحروب الداخلية في بعض الدول مثل الربيع العربي، غيرها من المشاكل العالمية).

2- تحويل اللعبة الدولية من الميدان الإقتصادي إلى الميدان العسكري والأمني، بمعنى تغيير اللعبة العالمية من نقطة الضعف الأمريكية في الميدان الاقتصادي إلى نقطة القوة الأمريكية الميدان العسكري، على إعتبار أنها حامية السلام وأن المجتمع الدولي يواجه تهديدات أمنه وإستقراره.

3- إختيار الشرق الأوسط كمصدر للطاقة وإستغلاله من أجل فرض سيطرتها على موارد ومصادر الطاقة التي يمتلكها وذلك بإختلاق أزمات داخلية بهذه الدول، والدخول إليها بحجة حماية أمن وإستقرار الامن الداخلي لهذه وحماية الأمن الدولي، وكذا إستغلال حاجة بعض الدول لحماية أمنها وتقديم المساعدات العسكرية الأمريكية لهذه في مقابل إنصياح هذه الدول لرغبات الولايات المتحدة الأمريكية والدخول في تحالفات وشراكات إقتصادية مع هذه الدول وقطع الطريق أمام الدول الأوروبية والصين للدخول في شراكة مع تلك الدول، فالعالم أصبح يشهد عملية إعادة ترتيب للخرطة الجيوإستراتيجية. وهناك احتمالات لعودة إستخدام القوة العسكرية من أجل الحصول على الموارد من أجل تنمية إقتصاد الدول الكبرى، فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول التحكم في تدفق إمدادات النفط والغاز العالمي، وذلك في محاولة للسيطرة على المناطق الغنية بمصادر الطاقة مثل دول الخليج العربي ووسط آسيا، وذلك بهدف التحكم في هذه الثروات النفطية وتوظيفها كوسائل ضمن اللعبة الإستراتيجية العالمية في السيطرة والتحكم في المنافسين المحتملين واللاعبين الذين يشكلون تحديا للهيمنة الأمريكية مثل الصين، ومحاولة إبعاد منافسيها من خلال السيطرة على المناطق الحيوية التي تمتلك موارد تحتاج إليها في صناعتها، ولهذا فإن حرب الولايات المتحدة الأمريكية على الإرهاب والتي بدأت من أفغانستان ما هي إلا أجندة اقتصادية تتعلق بالسيطرة على منابع ومصادر الطاقة والتحكم في خطوط النقل، فالدول المارقة حسب المنظور الأمريكي هي نفسها منابع للنفط والغاز ضمن منطقة الشرق الأوسط الكبير من شمال إفريقيا إلى شرق أفغانستان، فالحرب على أفغانستان وإحتلالها ما هي إلا لعبة أمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من أجل الحصول على ثرواتها النفطية وهذا هو الهدف الأساسي للتواجد الأمريكي في آسيا الوسطى، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى من خلال إستراتيجتها إلى حجب الموارد الطاقوية للمنطقة عن القوى الإقتصادية العالمية المنافسة لها خاصة الصين، مع استكمال إستراتيجية السيطرة على الموارد النفطية العالمية التي بدأتها في الخليج العربي والشرق الأوسط، لكون

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

هذه المنطقة ذات أهمية جيوسياسية وتعد المحور الجيوسياسي الذي يستمد أهميته من موقعه الجغرافي الذي يمنحه إمكانية حجب موارد مهمة عن أطراف القوى الاقتصادية المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، وتتمثل الهيمنة الأمريكية في:

1- الهيمنة عن طريق شركائها وسياساتها النفطية .

2- الهيمنة عن طريق شركات تصدير النفط والغاز .

3- الهيمنة على حقول النفط والغاز .

4- الهيمنة على خطوط النقل والمواصلات .

وتعتبر إحتياجات الشركات الأمريكية من أكبر الإحتياجات في آسيا الوسطى وبحر قزوين، وكان هدف الولايات المتحدة الأمريكية هو السيطرة على المصادر الطاقوية من أجل الضغط على إقتصاديات الدول الكبرى، وهذا ما سيدفع منافسي الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا واليابان وروسيا والصين إلى قبول هذا الوضع الجديد وهذا من أجل العمل على إقامة تحالف إستراتيجي معها وفق الإستراتيجية الأمريكية المبنية على فكرة "زبائن لا شركاء"، واستمرت عملية التحكم الأمريكي في نفط آسيا الوسطى وذلك بعد سيطرتها على نفط الخليج والشرق الأوسط وهذا ما سمي بـ: "أمن الطاقة" ضمن الإستراتيجية الوطنية للطاقة، التي جاءت بها الولايات المتحدة الأمريكية في ماي 2001، ومن خلال ماسبق نلاحظ كيف ان الولايات المتحدة الأمريكية حاولت بناء إقتصادها المنهار بناءا على وضع إستراتيجية إستغلت من خلالها قوتها العسكرية، وذكائها السياسي لخلق مشاكل عالمية، واستغلال نفوذها العسكري للدخول إلى مناطق الطاقة للسيطرة عليها مقابل حمايتها عسكريا، كما إستغلت منافسيها بقطع المجال أمامهم بالدخول في تحالفات مع الدول التي تمتلك موارد طاقوية من أجل إجبار القوى الإقتصادية على اتباع سياستها الإقتصادية والقبول بشروطها، وكل ذلك حتى لا تفقد مكانتها الإقتصادية الدولية، وكانت اليابان من بين الدول التي دخلت في تحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية رفم محاولاتها إيجاد دور عالمي فعال لها بعيدا عن الهيمنة الأمريكية وذلك من خلال تطوير إقتصادها فاليابان تعبر أكبر ثالث قوة إقتصادية عالمية بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، بناتج إجمالي يبلغ (5.167 تريليون دولار)، والأولى عالميا في صناعة الإلكترونيات، والثالثة عالميا في تصنيع السيارات بفضل الشركة الأكبر عالميا هذا في المجال "تويوتا، كما أنها تعتبر الدولة الدائنة الأكبر في العالم (الأكثر إقراضا للدول الأخرى) ،

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

والدولة الثانية الأكبر في العالم إمتلاكاً للأصول المالية "سندات أسهم ودائع بنكية"، بقيمة 14.6 تريليون دولار بعد الولايات المتحدة الأمريكية وبما يوازي حجم الأصول المالية لكندا وبريطانيا والمانيا مجتمعة وثلاثة أضعاف الأصول المالية الصينية، كما أن اليابان تقوم بالإنفاق بشكل كبير على البحث العلمي والتقني مايزيد على 150 مليار دولار سنوياً وهذا من أجل تطوير إقتصادها، وتحتل المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بالكامل، وتحتل المرتبة الرابعة عالمياً كأفضل بيئة ملائمة للإبتكار، كما تمتلك أكثر شبكات القطارات تقدماً في العالم، وثالث أفضل نظام تعليم أساسي عالمياً، وتعتبر الدولة الأفضل في خدمة العملاء في أي مجال بحسب تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الإقتصادي العالمي، وتمتلك العدد الأكبر من المهندسين والتقنيين نسبة إلى عدد السكان بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية نهاية الحرب الباردة أصبحت اليابان تولي أهمية كبرى للجانب الإقتصادي، والذي من خلاله حققت تقدماً كبيراً وحققت بواسطته مكانة دولية خاصة في المجال التكنولوجي والصناعات الحديثة بحيث حققت عدة نجاحات في هذا المجال وجعل من سلعها الأكثر طلباً في الأسواق العالمية نتيجة للتطور الذي وصلت إليه، وتعتبر الولايات المتحدة واليابان من بين أكبر الدول التي حققت تقدماً كبيراً في المجال الإقتصادي، وهذا بسبب التطورات التكنولوجية وسيطرتهم على الأسواق العالمية رغم وجود قوى صاعدة أخرى تحاول الوصول إلى مكانة إقتصادية دولية تهدد إقتصاد الدولتين مثل الصين، كما تعتبر اليابان الشريك المثالي للولايات المتحدة في جميع المجالات منها المجالات الإقتصادية وذلك من خلال بناء علاقات تجارية، فالولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر شريك إقتصادي لليابان، وقد استحوذت على 31.5 بالمئة من صادراتها ووردت لها 22.3 بالمئة من وارداتها، وشكلت 45.9 بالمئة من إستثماراتها المباشرة في الخارج في سنة 1990، كما سيطرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام 2013 على 18 بالمئة من الصادرات اليابانية ووردت لها 8.5 بالمئة من وارداتها، وإقتصرت صادرات اليابان الى الولايات المتحدة الأمريكية على السلع المصنعة مثل السيارات والأجهزة المكتبية مثل الكمبيوتر ومعدات الاتصالات، إن تطور العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية اليابان وإعتماد كل من البلدين على الآخر فاق التوقعات، ففي 1986 صدرت اليابان سلع تزيد قيمتها 80 بليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يمثل نسبة (35.2 بالمئة) من جملة صادرات اليابان الخارجية وتأتي السوق الأوروبية في المرتبة الثانية، حيث صدرت لها اليابان سنة 1986 ما قيمته 31 بليون دولار من إجمالي صادراتها بينما صادراتها نحو الصين عرفت تناقص من (7,1 بالمئة) عام 1985 إلى 4,7 سنة 1986، وبذلك فالولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأكثر إستيراداً للصادرات اليابانية، أما

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

بالنسبة للإستيراد نجد أن اليابان إستوردت عام 1986 ما قيمته 29 بليون دولار من الولايات المتحدة الأمريكية، أي نحو 23 بالمئة من جملة واردات اليابان، وقد وصل التعاون الأمريكي الياباني إلى حد كبير بحيث أنه بعد العجز في الميزان التجاري الأمريكي قامت اليابان بتعديل سياساتها التصنيعية والتجارية بما يتوافق مع الميزان التجاري الأمريكي، حيث بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي العام 1986، ب 170 بليون دولار من هذا المبلغ 59 بليون دولار حصيلة التعامل التجاري مع اليابان، و ظل هذا الوضع حتى بلغت الواردات الأمريكية من اليابان ستة إضعاف ما تصدره اليه، وبرزت حاجة الولايات المتحدة الأمريكية لعقد اتفاق تجاري مع اليابان خاصة بعد قيام الولايات المتحدة الأمريكية بشن حرب تجارية ضد الصين عام 2018 من خلال فرض رسوم جمركية على السلع الصينية، مما دفع الصين الى فرض رسوم جمركية على اكثر من 180 منتجا أمريكيا وفرض ضغط على العلاقات الأمريكية الصينية، حيث أن توقيع إتفاق تجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان سيعرقل إيجاد حلول للحرب التجارية الأمريكية الصينية، لأنه قد يعزز محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لإجبار الصين على قبول مطالبها أما اليابان فكانت تخاف من أن يقوم الإتحاد الأوربي بمفاوضات تجارية ثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية قبل اليابان مما أثار خوفها من رفع التعريفات الجمركية على السيارات، التي تعتبر من اكبر صادرات اليابان الى الولايات المتحدة الأمريكية، ومصدر رئيسي للعجز التجاري الأمريكي، وأدت تلك الضغوطات إلى سعي اليابان زيادة حجم شراكتها مع الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر ضرورية لمواجهة التحديات الإستراتيجية من الصين وكوريا الشمالية، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الامريكية واليابان تتفاوضان من أجل الدخول في تعاون تجار في أبريل 2019 وفي 25 سبتمبر 2019، وقامتا بتوقيع صفقة تجارية متعددة الاطراف من شأنها تقليل الحواجز التجارية مع اليابان وتحرير التجارة بين البلدين، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان يخططان للدخول في إتفاقيات من أجل التوصل إلى اتفاق شامل يواجه الحواجز الجمركية وغير الجمركية المتبقية بما في ذلك الخدمات وحماية الملكية الفكرية والحواجز التنظيمية أمام التجارة بهدف الوصول إلى تبادل تجاري أكثر توازنا، فالإيابان من خلال هذا الإتفاق ستقوم بإلغاء أو خفض التعريفات الجمركية على بعض المنتجات الزراعية والصناعية الأمريكية، بالإضافة إلى أن اليابان سوف تقوم بتقديم حصص تفضيلية للولايات المتحدة الأمريكية، وبمجرد دخول الإتفاقية حيز التنفيذ سيتم إعفاء أكثر من 90 بالمئة من المنتجات الغذائية والزراعية الأمريكية المصدرة إليها من الرسوم الجمركية مثل اللحوم، وتعد هذه الصفقة جزءا من إتفاقية تجارية أوسع تهدف إلى فتح أسواق جديدة في اليابان أمام 7 مليارت من المنتجات الأمريكية، كما حصلت اليابان على تخفيض في الرسوم

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

الجمركية على بعض السلع الصناعية بما في ذلك الأدوات الآلية والدراجات والتوربينات والمنتجات الزراعية مثل الشاي الأخضر وصلصة الصويا وزهور الزينة، وكانت اليابان حريصة على عدم فرض رسم 25 بالمئة على السيارات المستوردة، كما أتاح هذا الإتفاق المجال أمام إمكانية الوصول إلى تجارة رقمية بقيمة 40 مليار دولار بين اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة نسبة التجارة البينية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان حيث بلغ إجمالي الصادرات الأمريكية عام 2018 حوالي 121.1 مليار دولار، وبلغت الصادرات السلعية نحو 75.7 مليار دولار، بينما الصادرات الخدمية بلغت 45.4 مليار دولار، أما بالنسبة للواردات الأمريكية فقد بلغت 179.1 مليار دولار وكانت أكبر نسبة للصادرات هي البضائع وذلك بحوالي 144.6 مليار دولار، وأبرزها السيارات والمركبات وقطع الغيار وذلك وفقا لمكتب الإحصائيات الأمريكية، حيث بلغ حجم الصادرات الأمريكية الى اليابان نسبة 2.6 بالمئة خلال 2019 مقارنة بنحو 42.3 مليار دولار خلال الفترة نفسها من السنة السابقة، أما بالنسبة لليابان فقد بلغت وارداتها من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 3.5 بالمئة، ويأتي في مقدمتها الطائرات والنفط الخام بينما سجلت الصادرات اليابانية ارتفاعا بنسبة 8.4 بالمئة، وكان من أهم صادراتها هي معدات البناء ومعدات صناعة الشرائح.

2-تحقيق الهيمنة العسكرية:

لقد كانت القوة العسكرية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية دافعا مهما لليابان من أجل ربط علاقات دبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وهذا من أجل الحصول على الحماية العسكرية الأمريكية من أي خطر أو تهديد يواجه أمن اليابان، وكذا الإستفادة من تفوق العسكري الولايات المتحدة الأمريكية في بناء قوات اليابان والتعاون معها بالإستفادة من خبراتها العسكرية في تدريب الجيش الياباني، وهذا من خلال بناء تحالفات أمنية مشتركة وقواعد عسكرية أمريكية في اليابان، إضافة إلى إقامة علاقات

الدفاع الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والتي بدأت عام 1951، وذلك من خلال توقيع معاهدة "سان فرانسيسكو للسلام"، والتي تم تعديلها سنة 1960 بتوقيع بمعاهدة "التعاون والأمن المتبادل"، والتي تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها بالدفاع على اليابان ضد أي هجوم مقابل إقامة قواعد عسكرية في اليابان، وتم تعديلها هي الأخرى سنة 1970، و طبقا لهذه المعاهدة تحتفظ الولايات المتحدة الأمريكية بقاعدة بحرية كبرى في "يوسوسوكا" وبقاعدة جوية ووحدات بحرية في "أوكيناوا" وتدفع اليابان في مقابل ذلك ما يزيد عن نحو بليون دولار في السنة لصيانة وتشغيل هذه

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

التسهيلات الدفاعية كما تشترك بعض الوحدات اليابانية والأمريكية بصفة دورية في برامج تدريب مشتركة، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بإحداث تغييرات في المبادئ المناهضة للتسلح النووي الياباني، وقد زادت اليابان من حجم النفقات على الدفاع وذلك حتى لا تظل معتمدة على الدول الأخرى في شؤون دفاعها، وبالتالي لا يمكنها حماية أجوائها وبحارها دون زيادة كبرى في طاقتها العسكرية وهذا ما جعل اليابان الفترة الممتدة بين 1978-1981 تقوم بتوقيع إتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية على المبادئ التوجيهية للتعاون الدفاعي، وهو الإتفاق الإطاري الذي يحدد دور القوات المسلحة لكل دولة في الدفاع عن اليابان، فاليابان لديها قوات للدفاع عن نفسها لكنها تمتنع عن أي مشاركة عسكرية في الخارج باستثناء قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وبصفة عامة يمكن رصد أولويات أساسية في سياسة الدفاع اليابانية ضمن الدور الأمريكي في منطقة شرق آسيا يمكن تحديدها كما يلي:

* إستمرارية دعم العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار إتفاقية الأمن المتبادل الموقعة سنة 1951 والإتفاق الأمني لسنة 1997 الذي أعطى بعدا جديدا للعلاقات بين البلدين تتمثل في تقديم قوات الدفاع الذاتي اليابانية "الدعم اللوجستي" للقوات الأمريكية في منطقة آسيا الباسيفيك.

* تطوير اليابان لقدرات الدفاع بما يساعد اليابان على القيام بدور أكثر إيجابية فيما يتعلق بقضايا الأمن الإقليمي.

* تقوم اليابان على دعم التواجد الأمريكي داخلها بحيث وصل هذا الدعم إلى أكثر من خمسة مليارات دولار سنويا.

* تعمل اليابان على زيادة الإسهام الخاص بها في مجالات مكافحة الإرهاب وضبط التسلح وتأمين المناطق الهامة إستراتيجيا للولايات المتحدة الأمريكية، ومما سبق نلاحظ أن اليابان والولايات المتحدة الأمريكية رغم وجود تنافس إقتصادي بينهما إلا أنهما في حاجة لبعضهما من أجل السيطرة والهيمنة على الإقتصاد العالمي، فالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مصادر الطاقة، أما اليابان فتمتلك التكنولوجيا المتقدمة التي تحتاجها الولايات المتحدة الأمريكية في تطوير صناعاتها، كذلك من الناحية الأمنية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تحتاج للتعاون مع اليابان عسكريا من أجل الحصول على مكانة لها في آسيا ولتكون قريبة من الصين وروسيا وهذا من أجل إيقاف صعودهم كقوة إقتصادية وعسكرية تهدد الوجود الأمريكية في آسيا والعالم وتفقد مكانتها الدولية، هذا كله من أجل الحفاظ على ميزان القوى وعدم إختلاله لصالح قوى جديدة قد تعمل على القضاء على الدور الفعال للولايات المتحدة

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

الأمريكية كفاعل في العلاقات الدولية، أما اليابان فهي تسعى لحماية أمنها من أي تهديد قد يواجهها من الصين وكوريا الشمالية وذلك باللجوء إلى القوة العسكرية الأمريكية، ومن هنا نلاحظ أن كلا الدولتين تسعيان لتحقيق مكانة إقتصادية وعسكرية دولية.

المطلب الثاني: التحالف الأمريكي الياباني من أجل للتصدي للقوى الصاعدة

ان التحالف الامريكي الياباني جاء من أجل القضاء على أي قوة تهدد الوجود الأمريكي الياباني، خاصة بعد النمو الذي وصلت إليه الصين وبعض الدول ومطالبة الصين بتغيير النظام الدولي الأمر الذي أصبح يهدد الدور الدولي للولايات المتحدة الأمريكية والدور الياباني في آسيا، إضافة إلى ظهور قوى صاعدة أخرى إلى جانب الصين كوريا الشمالية ودول أوروبا وفي هذا المطلب سنتناول التعاون الأمريكي الياباني لمواجهة هذه التحديات التي تهدد وجودهما كقوتان عالميتان.

1-التعاون الإقتصادي الأمريكي الياباني لمواجهة القوة الإقتصادية الصينية

لقد حازت الولايات المتحدة الأمريكية بعد نهاية الحرب الباردة مكانة دولية كبرى كونها هي المنتصرة في الحرب، إلا أن نهاية الحرب الباردة شهدت تحولات كبرى في النظام الدولي وطبيعة العلاقات الدولية، حيث أصبحت الدول تهتم بالجوانب الإقتصادية بعيدا عن العسكرية، كما ظهرت فواعل جديدة غير الدول إضافة إلى التطور التكنولوجي وتسارع وثيرة التطورات الدولية خاصة الإقتصادية، كما شهد خروج العديد من الدول من عزلتها والتي أصبحت تشكل قوى دولية كبرى خاصة في المجالات الإقتصادية، لكون أن هذه الدول قامت بالتركيز على تطوير وتنمية إقتصادها في الفترة التي إنشغلت فيها الولايات المتحدة الأمريكية بالتركيز في حربها ضد الإتحاد السوفياتي مما كلفها خسائر إقتصادية، ومن بين هذه الدول

التي برز دورها بعد الحرب الباردة الصين والتي كانت تسمى بالعملاق النائم، فبعد الحرب الباردة أصبح العامل الإقتصادي هو العامل الذي يحكم العلاقات الدولية، وباعتبار القوة الإقتصادية التي وصلت إليها الصين والتي برزت خاصة بعد الحرب الباردة، حيث أصبحت تشكل أول قوة إقتصادية عالمية لما تمتلكه من تطور تكنولوجي وغزوها للأسواق العامة بحث أصبحت تتنافس الولايات المتحدة الأمريكية في بلدها، وذلك لزيادة حجم الطلب على المنتجات الصينية كونها أكثر تطورا وأقل تكلفة من المنتجات الامريكية، حتى أن المنتجات الصينية أصبحت تغزو الأسواق العالمية نظرا للتطور

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

التكنولوجيا الذي وصلت إليه الصين، وهذا ما جعل الصين تطالب بتغيير النظام الدولي الحالي واستبداله بنظام دولي جديد متعدد الأقطاب، وطالبت بمشاركة قوى جديدة في رسم السياسات الدولية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية بعيدا عن إحتكار القرار الدولي من طرف واحد، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تشعر بالخطر الذي يواجه مكانتها كفاعل دولي وحيد، وهذا ما يهدد وجودها كقائد وحيد للعالم، وبالتالي إختلال ميزان القوى الذي لطالما كانت تحاول الحفاظ على بقائه على حاله، ومن أجل التصدي للصين تحالفت الولايات المتحدة الأمريكية مع اليابان من أجل مساعدتها في بناء إقتصادها مقابل توفير الحماية لها، وذلك لكون اليابان تقع بالقرب من الصين وبالتالي تكون الصين أمام نظر الولايات المتحدة الأمريكية، من أجل التصدي لأي تحرك تقوم به الصين وتهديدها في حالة قيامها بأي تصرف معادي للولايات المتحدة الأمريكية.

2- إختلاق أزمات دولية للحد من صعود قوى جديدة:

لقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإستغلال القضايا التي تهم الصين كقضية تايوان من أجل الضغط على الصين، وخلق أزمات لشغل الصين عن مطالبها في تغيير طبيعة النظام الدولي وكذا إيقاف تقدمها الإقتصادي، خاصة وأن الصين أصبحت قوة إقتصادية كبرى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها ومن أجل التصدي لصعود القوى الإقتصادية في أوروبا والصين قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإختلاق أزمات دولية جديدة مثل حربها على العراق وأفغانستان والبرنامج النووي الإيراني وكذا الربيع العربي والمشكلات التي أعطتها صبغة إنسانية مثل انتهاك حقوق الإنسان، ومشاكل الأقليات، وهذه كلها أزمات ومشاكل إستغلتها الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الدخول إلى هذه الدول وإستغلال مواردها في صناعتها، وقطع الطريق أمام الدول الإقتصادية وذلك بإبرام اتفاقيات تقديم مساعدات عسكرية بإقامة قواعد عسكرية في هذه الدول التي اختلقت فيهم هذه المشاكل خاصة دول منطقة الشرق الأوسط من أجل

حمايتهم مقابل الحصول على الطاقة، وبالتالي خلق فوضى عالمية تتحكم بها هي ومن خلالها تفرض شروط وسياسات إقتصادية تفرضها على الدول المنافسة لها وبالتالي تتحكم في الأمن والإقتصاد العالمي، كما أن إمتلاك كوريا الشمالية للسلاح النووي والتهديد بإستخدامه في حالة تدخل أي دولة لمنعها من إمتلاكه شكل تهديدا لتوازن القوى، وذلك بظهور قوى أخرى تهدد مكانة الولايات المتحدة الأمريكية الدولية، وبما أن اليابان ترى أن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية هي مصالح يابانية، قامت بالتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل التصدي لهذه القوى ومنعها من احتلال مكانة

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

دولية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية، وتسبب إختلال في موازين القوى، وذلك من أجل الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية.

الخاتمة:

إن العلاقات الأمريكية اليابانية رغم بدايتها غير المستقرة بين الصراع والتعاون، إلا أن حاجة الدولتين لبعضهما جعلت منهما تتحالفان، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى في اليابان الشريك المثالي الذي تحتاجه في بناء إقتصادها، كما أن الموقع الجغرافي الذي تحتله اليابان والذي يقع بالقرب من الصين وروسيا وكوريا الشمالية، جعل اليابان تمثل الحليف المثالي للولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهدافها لمنع هذه القوى من إحتلال مكانة دولية وتهديد الوجود الأمريكي كقوة عالمية وحيدة وكذا لضمان التواجد الأمريكي في آسيا، وذلك من خلال التصدي لهم عبر قواعدها العسكرية المتواجدة في اليابان، كما أن اليابان ترى في تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية حماية لأمنها وذلك على إعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية تشكل قوة عسكرية عالمية كبرى، فبالرغم من محاولتها بناء علاقات مع دول أخرى من أجل إيجاد حلفاء جدد غير الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن اليابان تخاف من قطع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية وترى بأن مصالحهما مترابطة ولا يمكن الإستغناء عن الولايات المتحدة الأمريكية كحليف لها.

التوصيات: من خلال دراستنا هذه لاحظنا أن اليابان حاولت أن تجد لنفسها دور دولي فعال بعيدا عن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنها لم تستطع إتخاذ خطوات جادة لتحقيق أهدافها، لهذا لا بد لليابان أن تضع خطة إستراتيجية تمكنها من الإستغناء كليا عن التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بربط علاقات قوية مع دول قوية أخرى، وبناء تحالفات عسكرية وإقتصادية مع الدول الكبرى لضمان خروجها من تحت سيطرة وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، كون أن الخوف من خسارة الولايات المتحدة الأمريكية ناتج عن خوف اليابان من قيام تحالف بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية والذي سيهدد أمنها وإقتصادها، وعدم قدرتها على إيجاد حليف قوي يوازي في قوته قوة الولايات المتحدة الأمريكية.

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

الهوامش:

- 1-حبيب البدوي، تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين، دار النهضة العربي، ط 01، 2013، ص 43، 35، 37.
- 2-فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، دار الكتب المصرية مطابع غباشي بطنطا. الطبعة الثالثة ، 1994، ص 133، 134، 135، 138.
- 3-نعيم جاسم محمد، دراسة في طبيعة الأطماع اليابانية في الصين خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918، جامعة بابل العراق، مجلة علوم الإنسان والمجتمع.
- 4-وسام هادي عكار، دراسة الخارجية اليابانية 1868-1922 "دراسة تأريخية"، المركز الديمقراطي العربي برلين-ألمانيا.
- 5-لزهر مروك، العلاقات اليابانية-الشرق أوسطية مع مطلع القرن 21: دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق 2003، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر 3، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 11، جانفي 2018.
- حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03.
- 6-سكوت ديليو هارولد وبوشياكي تاغاوا، وآخرون، التحالف الأمريكي الياباني ومواجهة ضغوطات النزاع البارد (المنطقة الرمادية) (المنطقة الرمادية) في مجالات البحر والفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي.
- 7-<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/09/04/236697.html>
- 8-<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/09/26/175176.html>
- 9-<https://www.arageek.com/l>
- 10-<https://mawdoo3.com>
- 11-<https://ar.wikipedia.org/wiki>
- 12-<https://mhtwyat.com.27/03/2021.00.03>.
- 13-<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp2011/04/09.3476> الحوار المتمدن العدد 3476.
- 14-<https://www.ida2at.com.05/08/2015>
- 15-<https://www.alkhaleej.03/11/2018,02.43 am>
- في القرن الأمريكي، كينيث بي بابل، ترجمة وعرض: نضال إبراهيم.اليابان
- 16-<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/09/26/175176.html>
- 17-<https://www.marefa.org>
- 18-<https://www.alkhaleej.ae31.10.2018..01:29> صباحا.
- 19-<https://almohsun.wordpress.com/>

خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

قائمة المراجع:

أولا الكتب:

- حبيب البدوي، تاريخ اليابان السياسي بين الحربين العالميتين، دار النهضة العربي.
- فوزي درويش، اليابان الدولة الحديثة والدور الأمريكي، دار الكتب المصرية مطابع غباشي بطنطا، الطبعة الثالثة.
- سكوت ديليو هارولد وبوشياكي تاغاوا، وآخرون، التحالف الأمريكي الياباني ومواجهة ضغوطات النزاع البارد (المنطقة الرمادية) (المنطقة الرمادية) في مجالات البحر والفضاء الإلكتروني والفضاء الخارجي.
- وسام هادي عكار، دراسية الخارجية اليابانية 1868-1922 "دراسة تأريخية"، المركز الديمقراطي العربي برلين-ألمانيا.

ثانياً الرسائل والمذكرات:

- حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون فترة مابعد الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03.
- لزهر مروي، العلاقات اليابانية-الشرق أوسطية مع مطلع القرن 21: دراسة تطورات الموقف الياباني من الحرب على العراق 2003 , كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر3، المجلة العلمية لجامعة الجزائر 3، المجلد 6، العدد 11، جانفي 2018.

المقالات:

- نعيم جاسم محمد، دراسة في طبيعة الأطماع اليابانية في الصين خلال الحرب العالمية الأولى 1914-1918، جامعة بابل العراق، مجلة علوم الإنسان والمجتمع.

ثالثاً المواقع الإلكترونية:

- <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2011/09/04/236697.html>
- <https://www.marefa.org>
- <https://almohsun.wordpress.com/>
- <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2009/09/26/175176.html>



خلفيات التحالف الأمريكي الياباني في التحديات الدولية الراهنة

<https://www.alkhaleej.03/11/2018,02.43> am في القرن الأمريكي، كينيث بي بابل، اليابان
ترجمة و عرض: نضال ابراهيم.

<https://mhtwyat.com.27/03/2021.00.03>

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp2011/04/09.3476> الحوار المتمدن العدد

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.ida2at.com.05/08/2015>